

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

The repercussions of global economic conditions and geopolitical tensions on Arab food security – An analytical study for the period 2022-2025

لطيفة بوعلام¹،

Boualem latifa

¹ كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابراهيم سلطان شبوط، الجزائر العاصمة، الجزائر،

latifa.boualem@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2026-04-23

تاريخ القبول: 2026-04-04

تاريخ الاستلام: 2026-01-08

ملخص:

تعد قضية الأمن الغذائي من أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدول العربية في الوقت الراهن، إذ تتزايد خطورتها بفعل الصدمات المتتالية التي أثّرت سلبا على الاقتصاد العالمي، يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال الفترة 2022-2025، وتأثيرها على تقادم انعدام الأمن الغذائي العربي وانتشار الجوع، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل البيانات الاقتصادية ومؤشرات الأمن الغذائي للدول العربية، خلصت الدراسة إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، خاصة في الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة، كما بينت أن الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية جعل الأمن الغذائي العربي رهينا للتقلبات العالمية، وأن التداعيات السلبية للصراعات تتفاقم في الاقتصادات شديدة الانكشاف، ولا سيما الاقتصادات النامية ذات الهوامش الوقائية المحدودة، في ضوء النتائج توصي الدراسة بتعزيز الإنتاج المحلي، وتطوير الاحتياطات الاستراتيجية، وتحسين إدارة الموارد المائية، ودعم التكامل العربي لضمان الاستقرار الغذائي.

الكلمات المفتاحية: تقلبات اقتصادية؛ توترات جيوسياسية؛ أمن غذائي؛ اقتصاد عربي؛ استقرار اقتصادي.

تصنيف JEL: O13؛ F42؛ Q18.

Abstract:

Food security is one of the most pressing strategic challenges facing Arab countries today, aggravated by successive shocks affecting the global economy. This study analyzes the economic developments in Arab countries during 2022–2025 and their impact on worsening food insecurity and hunger. Using the descriptive-analytical method, the study finds rising food insecurity rates, especially in conflict-affected countries, and shows that heavy dependence on food imports has made Arab food security highly vulnerable to global fluctuations. It also reveals that conflict-related effects are more severe in highly exposed developing economies with limited protective margins. The study recommends strengthening local production, developing

* المؤلف المرسل

strategic reserves, improving water resource management, and promoting Arab integration to enhance food security stability.

Keywords: Economic Volatility; Geopolitical Tensions; Food Security; Arab Economies; Economic Stability

JEL Classification Codes : Q18 ; F42 ; O13.

1. مقدمة:

تعيش المنطقة العربية لحظة تاريخية فارقة، إذ لا يزال العالم ومنطقتنا العربية في مرحلة التعافي من التداعيات العميقة التي خلفتها جائحة كوفيد-19، لتأتي الحرب الروسية الأوكرانية محدثةً تهديداً مباشراً لإمدادات الغذاء والطاقة في العالم، ثم تلتها الحرب على غزة وما تبعها من أزمة في ممرات الملاحة العالمية، وقد أسهمت هذه الأزمات المتتالية في زيادة حالة عدم اليقين، الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات نمو الاقتصاد العالمي وأدى إلى تباطؤ النمو في أكبر اقتصاديات العالم: الو م أ، الصين، والاتحاد الأوروبي.

ألقت هذه الأزمات المتشابكة بظلالها على الأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية، وتزامنت مع تحديات أخرى مرتبطة بالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية التي أضعفت قدرة الدول على تأمين احتياجاتها الغذائية، وقد كانت فلسطين والسودان وسوريا واليمن من أكثر الدول تضرراً، إذ أدت الحروب والنزاعات إلى تدهور حاد في القطاع الزراعي وفي معدلات انعدام الأمن الغذائي.

كما تفاقمت هشاشة الأمن الغذائي في العالم العربي بفعل التغيرات المناخية التي أسهمت في تراجع الإنتاج الزراعي عبر انخفاض الإنتاجية نتيجة ندرة المياه واتساع انتشار الآفات والأمراض، بما يهدد استقرار الإمدادات ويحد من مساهمة الإنتاج المحلي، ويزيد الاعتماد الكبير على واردات الغذاء من تعرض المنطقة لتقلبات الأسعار العالمية والأزمات الجيوسياسية؛ إذ تشير إحصاءات حديثة إلى اعتماد الدول العربية على الواردات لتلبية قرابة 70% من احتياجاتها من القمح و74% من احتياجاتها من السكر، وتظهر المؤشرات خطورة الوضع، إذ بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم العربي عام 2024 نحو 77.5 مليون شخص، مع تركيز المعاناة في الدول منخفضة الدخل والمتأثرة بالنزاعات مثل فلسطين والسودان واليمن وسوريا، بما قد يفاقم النزاعات وعدم الاستقرار السياسي ويرفع معدلات الفقر.

من خلال ما سبق نستعرض مدى هشاشة وانكشاف الأمن الغذائي في الدول العربية وتأثره بالأزمات الاقتصادية وبالتالي يسعى هذا البحث إلى استعراض التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة والتي انعكست على اقتصاديات الدول العربية وعلى الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي.

ومنه تتجلى مشكلة هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو تأثير تداعيات الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية على مستوى الأمن الغذائي في الدول العربية خلال الفترة 2022-2025؟

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية، تتفرع عنها الأسئلة الآتية:

- ما طبيعة تأثير الأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية العالمية على مستوى الأمن الغذائي في الدول العربية خلال الفترة 2022-2025؟

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

- كيف تسهم النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية في تعميق أزمة الأمن الغذائي في الدول العربية، خاصة في الدول الأكثر هشاشة؟؛
- إلى أي حد يزيد الاعتماد على الواردات الغذائية من هشاشة الأمن الغذائي العربي أمام تقلبات الأسعار العالمية والصدمات الجيوسياسية؟.

يسعى هذا البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة ارتباط سلبية بين الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية والأمن الغذائي في الدول العربية؛
 - تسهم النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية في تعميق أزمة الغذاء، خاصة في الدول الأكثر هشاشة؛
 - يزيد الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية للتعرض لتقلبات الأسعار العالمية والصدمات الجيوسياسية. واستناداً إلى هذه الفرضيات، تتحدد أهداف البحث فيما يأتي:
 - توصيف وتحليل أثر الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية في تدهور مستوى الأمن الغذائي في الدول العربية، مع إبراز الفروق بين الدول وفقاً لدرجة تأثرها بهذه الأزمات؛
 - بيان دور النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية في تعميق الأزمة مع التركيز على الدول الأكثر هشاشة؛
 - تقييم آثار الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية في زيادة تعرض الدول العربية لتقلبات الأسعار العالمية والأزمات الجيوسياسية، واستكشاف حدود قدرة هذه الدول على الصمود أمام الصدمات الخارجية.
- ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تداعيات الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية على مستوى الأمن الغذائي في الدول العربية خلال الفترة 2022-2025، وذلك من خلال توصيف وتحليل تطور المؤشرات الاقتصادية والغذائية وربطها بالسياق الجيوسياسي العام، ويستند التحليل إلى بيانات احصائية صادرة عن منظمات دولية متخصصة وذلك عبر محورين مترابطين:
- المحور الأول: تحليل تأثير التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات الدول العربية.
- المحور الثاني: مسار الأمن الغذائي العربي والجهود المبذولة في ظل المتغيرات الراهنة.
2. تحليل تأثير التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات الدول العربية.

1.2 التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية الراهنة (2022/2025):

بعد أن شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من عام 2022 بوادر تعاف تدريجي من تداعيات جائحة كوفيد-19، مع بدء سلاسل الإمداد في استعادة ترابط الأسواق وتدفق السلع، جاء اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية ليووقف هذا المسار ويضيف أعباء جديدة عبر تفاقم أزمة الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية (World Bank, 2022, pp. 1-3)، بالنظر إلى الدور المحوري لروسيا وأوكرانيا في سوق السلع الزراعية العالمية؛ إذ تسهمان بنحو ثلث الصادرات العالمية من القمح والشعير، وأكثر من 80% من زيت دوار الشمس، ونحو 19%

من صادرات الذرة، فضلاً عن كون روسيا من أكبر منتجي الأسمدة عالمياً (عبد الله عيسى و عبد فهد السعدون، 2023، صفحة 351).

ومع نهاية عام 2022 ظهرت جليا آثار الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ ساهمت في خلق حالة متزايدة من عدم اليقين انعكست مباشرة في ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام كما شهدت الصادرات من المواد الغذائية والأسمدة القادمة من روسيا وأوكرانيا تراجعاً ملموساً، ما أدى إلى تفاقم اختلالات سلاسل التوريد العالمية، كما أدت تخفيضات التوريد وفرض الحظر على واردات من روسيا، إلى تقلبات أوسع في الأسواق وزيادة الضغوط التضخمية (Diao, Dorosh, Pauw, & Thurlow, 2023, pp. 1-2).

أدت هذه التحولات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في الاتحاد الأوروبي بحكم اعتماده الكبير على واردات الطاقة من روسيا، كما تأثر الاقتصاد العالمي عام 2022 بإعادة فرض الإغلاق في بعض الدول، ولاسيما اليابان والصين خلال النصف الثاني من العام مع انتشار متحور أوميكرون، كما دفع ارتفاع التضخم إلى تبني سياسات نقدية متشددة تمثلت أساساً في رفع أسعار الفائدة عدة مرات في اقتصادات الدول، وعليه تباطأ نمو أكبر اقتصادات العالم، بما انعكس سلباً على أداء الاقتصاد العالمي (IMF، 2022).

تأثرت سوق النفط سريعاً بالأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية لأنها غيرت توازن العرض والطلب وتوقعات الأسواق، ما ولد صدمة نفطية تمثلت في تحركات مفاجئة وكبيرة في الأسعار، وانتقلت هذه الصدمة إلى الاقتصاد الكلي، فانخفض النمو وتراجع الناتج في بعض الاقتصادات، وارتفع التضخم وتزايدت الضغوط على التشغيل، كما تأثرت التجارة الخارجية، وإلى جانب ذلك، ظهرت آثار غير مباشرة تمثلت في ارتفاع عدم اليقين وتراجع الاستثمار وإعادة تخصيص الموارد. (حمادي و خاطر، 2025، صفحة 94)

وفي نهاية سنة 2023 اندلعت الحرب على غزة، وهي حرب غير مسبقة من حيث الدمار والوفيات وتتنذر بتداعيات إقليمية واقتصادية كبيرة؛ إذ شهدت غزة أزمة إنسانية حادة، فقد أكثر من 24 ألف شخص حياتهم خلال المائة يوم الأولى من الصراع، فضلاً عن نزوح ما يقرب من 1.9 مليون شخص (حوالي 85% من السكان)، مع اتساع انعدام الأمن الغذائي والمائي وتدمير البنية التحتية الأساسية، ويرجح ارتفاع معدلات الفقر مقارنة بما قبل الصراع التي تجاوزت 50 % بالفعل. (Hassoun، وآخرون، 2024).

تصاعد الوضع الأمني في البحر الأحمر خلال عام 2024، مما ألقى بظلاله على استقرار التجارة الدولية وسلاسل الإمداد وتجارة السلع الأولية، وأدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري وتعطّل حركة التجارة عبر أحد أهم الممرات البحرية في العالم، كما أعلنت عدة شركات شحن دولية كبرى تحويل مساراتها إلى طرق بديلة عبر رأس الرجاء الصالح لتجنب المخاطر الأمنية (IMF, 2024).

في النصف الأول من عام 2023 مثّلت تدفقات التجارة عبر قناة السويس نحو 12% من التجارة العالمية و30% من حركة الحاويات و10-15% من الشحن البحري العالمي و7% من شحنات الغاز الطبيعي المسال،

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

وفي 21 يناير 2024 تراجع حجم الشحن عبر القناة تراكُمًا خلال 10 أيام بنحو 50% مقارنة بالعام الماضي، كما ارتفعت تكاليف الشحن بين أوروبا/البحر المتوسط والصين بأكثر من 400% منذ نوفمبر نتيجة ارتفاع كلفة التأمين والمخاطر الأمنية وسلوك مسارات أطول. (IMF, 2024, p. 04).

انعكست اضطرابات البحر الأحمر وتحويل مسارات الشحن على أسعار الغذاء عربيًا، خاصة في الدول المعتمدة على الاستيراد عبر قناة السويس، إذ أدى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين بأكثر من 400% إلى زيادة أسعار القمح والزيوت والسكر، كما حذرت الفاو من أن استمرار تعطل الممرات البحرية سيزيد الضغوط التضخمية على الغذاء في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا لاعتمادها على استيراد أكثر من 50% من الحبوب، خصوصًا من أوروبا والبحر الأسود. (FAO, 2024).

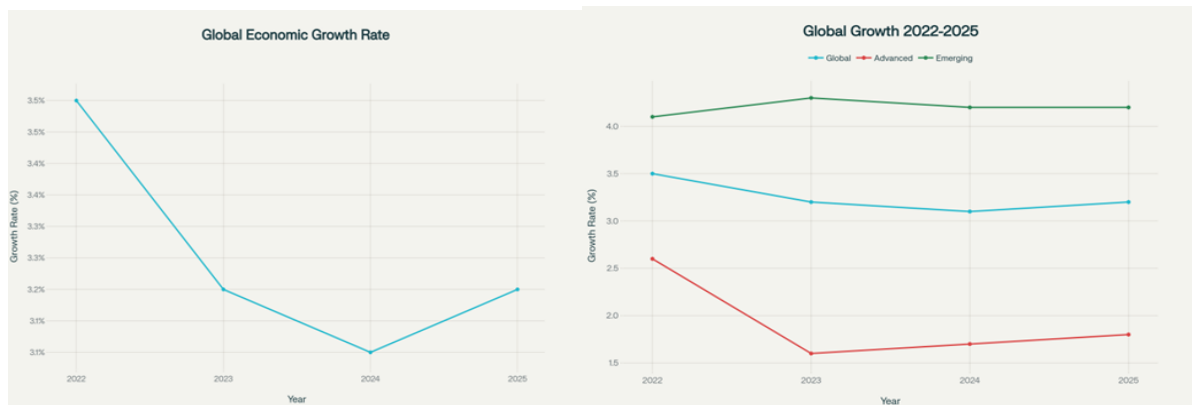
كما أثر الصراع في غزة والاضطرابات الإقليمية اللاحقة سلبيًا على قطاع السياحة في الاقتصادات المجاورة، إذ سجلت مؤشرات الفنادق والرحلات الجوية ونسب إشغال الغرف تراجعًا حادًا خلال عام 2023، ويعد قطاع السياحة حيويًا في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ يساهم بنحو 2% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي بحسب طبيعة الاقتصاد، مما يجعله قناة رئيسية لانتقال الصدمات؛ لذلك تؤدي التطورات السلبية في بيئة الأمن الإقليمي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. (IMF, 2024, p. 3).

2.2 تأثير التطورات الاقتصادية العالمية على أداء الاقتصاد العالمي:

وفي ضوء التطورات السابقة كان أداء الاقتصاد العالمي للفترة 2025/2022 كما يلي:

أ. نمو الاقتصاد العالمي: شهد الاقتصاد العالمي عام 2023 تباطؤًا في النمو، إذ تراجع إلى نحو 3.2% مقابل 3.5% في 2022، ويعزى ذلك إلى ضعف أداء الاقتصادات المتقدمة التي انخفض نموها إلى 1.6% مقابل 2.6% في العام السابق بفعل تشديد السياسات النقدية وارتفاع تكاليف التمويل، كما نمت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية قليلًا إلى 4.3% عام 2023 مقابل 4.1% عام 2022، مدفوعًا بانتعاش الاقتصاد الصيني وتجاوز أهدافه للنمو (IMF, 2023). وحسب التقديرات يبلغ النمو العالمي نحو 3.1% في 2024 و 3.2% في 2025، وفي الاقتصادات المتقدمة 1.7% و 1.8% على التوالي، ويتوقع تراجع نمو الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة من 4.3% في 2023 إلى 4.2% في 2024 و 2025، بفعل التشدد النقدي والضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: تطور معدلات النمو الاقتصادي العالمي حسب فئات الاقتصاد (2025-2022)

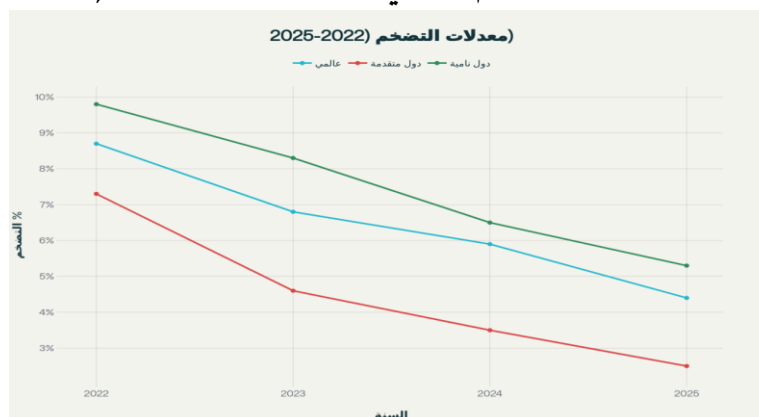


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الفقرة اعلاه لصندوق النقد الدولي.

ب. معدل التضخم العالمي وأسعار الفائدة:

شهد الاقتصاد العالمي عام 2023 ضغوطاً تضخمية مرتفعة بفعل استمرار الأزمة الروسية واضطراب الأسواق، مما دفع البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية؛ وقد أسهمت هذه السياسات في كبح التضخم نسبياً لكنها أثّرت سلباً على وتيرة النمو العالمي وتشير التوقعات إلى تراجع التضخم من 8.7% في 2022 إلى 6.8% في 2023، مع استمرار الانخفاض إلى 5.9% في 2024 و 4.4% في 2025، مدفوعاً بتراجع أسعار الطاقة والسلع وتحسن في سلاسل التوريد، كما تراجع التضخم في الاقتصادات المتقدمة من 7.3% في 2022 إلى 4.6% في 2023 مع توقعات ببلوغه نحو 2.5% في 2025، مقابل انخفاض أبطأ في الأسواق الصاعدة والدول النامية. (IMF, 2023)

الشكل رقم 2: تطور معدلات التضخم العالمي حسب فئات الاقتصادات (2025-2022).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الفقرة اعلاه لصندوق النقد الدولي.

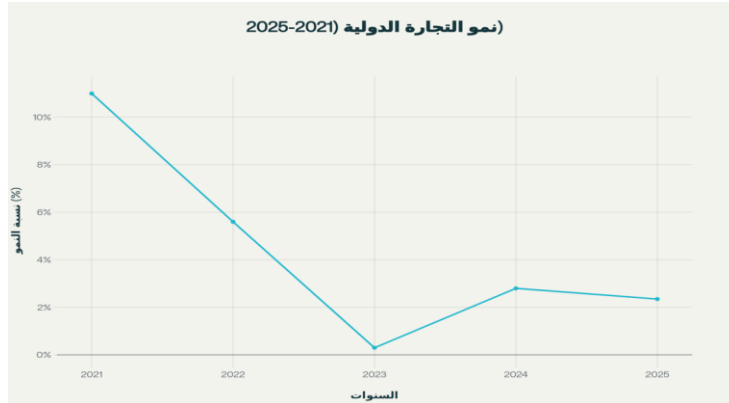
ج. التجارة الدولية:

شهد عام 2023 تباطؤاً واضحاً في نمو التجارة العالمية، حيث انخفض معدل النمو إلى 0.3% مقارنة بـ 5.6% في 2022 و 11% في 2021، ويعزى ذلك إلى تشديد السياسات النقدية ورفع أسعار الفائدة وتصادم التوترات الجيوسياسية بما أثر سلباً على تدفقات التجارة وحركة المبادلات السلعية، ورغم ذلك، ظهرت مؤشرات تعاف تدريجي خلال 2024 و 2025؛ إذ تجاوزت قيمة التجارة العالمية 24 تريليون دولار في 2024 مع نمو

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

معتدل مقارنة بـ2023، غير أن التفاوت بين الدول في وتيرة التعافي ما يزال قائماً، بما يعكس تعافياً هشاً للتجارة الدولية في ظل استمرار التحديات الاقتصادية والجيوسياسية. (WTO, 2024). ولإبراز هذه التطورات بصورة أوضح، يوضح الشكل الموالي اتجاه نمو التجارة العالمية خلال الفترة 2021-2025.

الشكل رقم 3: تطور معدل نمو التجارة الدولية خلال الفترة 2021-2025



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الفقرة اعلاه لمنظمة التجارة العالمية.

د. أسعار السلع الأساسية الأخرى:

شهدت أسعار السلع الأساسية، ولا سيما السلع الغذائية، تراجعاً ملموساً خلال عام 2023 وبداية 2024 بعد الارتفاعات الحادة في 2022؛ إذ انخفض مؤشر أسعار الأغذية العالمية بنحو 13% في 2023 وواصل انخفاضه في 2024 بنحو 5% بدعم تحسن سلاسل الإمداد وتراجع تكاليف الشحن والطاقة، كما تراجعت أسعار القمح والذرة وفول الصويا بنسبة 15-30% مقارنة بذروتها في 2022 نتيجة وفرة المعروض وتحسن الإنتاج، واتجهت أسعار الطاقة للانخفاض النسبي، غير أن هذا التراجع ظل هشاً بفعل التوترات الجيوسياسية واضطرابات الممرات البحرية والمخاطر المناخية مثل ظاهرة النينيو، ما أبقى الأسعار عرضة للتقلب وعدم الاستقرار (FAO, 2024).

3.2 تأثير التطورات الاقتصادية العالمية على أداء اقتصاد الدول العربية:

انعكست التطورات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية المشار إليها على اقتصادات الدول العربية بتأثيرات متفاوتة حسب هيكلها ودرجة انكشافها، تزامناً مع حرب غزة واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية وانخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الغذاء وتشديد الأوضاع المالية عالمياً بما عمّق عدم اليقين وتراجع النمو. تفاقم الضغوط بفعل الكوارث الطبيعية والجفاف في دول مثل سورية والصومال وليبيا والمغرب، ما زاد هشاشة الاقتصادات خاصة منخفضة الدخل والمتأثرة بالنزاعات، فتباطأ أداء معظم الاقتصادات العربية عام 2023 بعد انتعاش نسبي في 2021-2022 وانعكس ذلك على الأمن الغذائي. (العربي، 2024، صفحة 38)، انتقلت

الصدمات الخارجية سريعا إلى الاقتصادات العربية عبر قنوات متعددة، ما يستدعي تحليل انعكاسها على المؤشرات الكلية ولا سيما النمو والتضخم والتجارة الخارجية، وذلك على النحو الآتي:

أ- النمو الاقتصادي بالدول العربية:

سجلت الدول العربية المصدرة للنفط نموا ضعيفا بلغ نحو 0.7% خلال (2023-2024) متأثرة بتراجع أسعار النفط والتخفيضات الطوعية ضمن إطار أوبك، رغم أن النفط والغاز يشكلان أكثر من 70% من الصادرات ونحو 70% من الإيرادات الحكومية؛ وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تراجع النمو من 2.5% في 2023 إلى حوالي 1.9% في 2024، مع توقعات بارتفاعه إلى نحو 3.5% في 2025. في المقابل، واجهت الدول العربية المستوردة الصافية للنفط تحديات أشد؛ إذ حققت بعض دول شمال إفريقيا (المغرب وتونس) نموا معتدلا بين 3.9% في 2024 و 4.0% في 2025، بينما تراجع نمو دول أخرى مثل مصر من 3.1% إلى 2.7% بفعل تأثر السياحة واضطراب التجارة وتراجع عائدات قناة السويس (نحو 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، أما الدول منخفضة الدخل والمتأثرة بالنزاعات (سوريا، اليمن وليبيا) فسجلت الأضعف، بنمو لم يتجاوز 0.5% في 2025 نتيجة استمرار الصراعات وتدهور الأوضاع الإنسانية. وبوجه عام، بلغ معدل النمو الاقتصادي الإقليمي للدول العربية نحو 2.6% في عام 2023، وتراجع إلى 2.3% في عام 2024، مع توقعات بتحسنة بشكل طفيف إلى حوالي 2.8% في عام 2025، وهو ما يعكس هشاشة التعافي الاقتصادي في المنطقة واستمرار تأثيره بالتقلبات الاقتصادية العالمي (العربي، 2024، صفحة 33)

ب. التضخم في الدول العربية:

شهدت معظم الدول العربية تراجعا ملحوظا في التضخم خلال 2023 بفعل تشديد السياسات النقدية وتراجع أسعار السلع الأساسية والغذائية، إذ انخفض معدل التضخم في المنطقة من 9.3% في 2023 إلى نحو 3-4% في 2024، غير أنه ظل مرتفعا في بعض الدول ذات الضغوط الهيكلية والخارجية. (صندوق النقد العربي، 2024، صفحة 34).

ففي مصر ارتبطت الضغوط التضخمية بنقص حاد في احتياطات النقد الأجنبي وتراجع الجنيه من 21 إلى أكثر من 50 جنيه/دولار عقب إجراءات يناير 2023 والتعويم الرسمي في مارس 2024، وفي السودان تجاوز التضخم 170% مع استمرار الصراع منذ أبريل 2023، بينما استمرت الضغوط في الجزائر بسبب نقص واردات الغذاء والطابع التسييري للسياسة النقدية والمالية. (World Bank, April 2024, p. 8).

ج. التجارة الخارجية:

شهدت التجارة السلعية للدول العربية تقلبا خلال الفترة 2023-2025 تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية؛ إذ بلغت قيمتها الإجمالية نحو 2,194 مليار دولار في 2023 بانخفاض 9.3% مقارنة بـ 2,411 مليار دولار في 2022، ويُعزى ذلك أساسا إلى تراجع الصادرات العربية إلى 1,228 مليار دولار

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

بانخفاض 14.8%، مقابل انخفاض طفيف في الواردات بنسبة 0.4% لبلغ 966 مليار دولار. (صندوق النقد العربي، 2024، صفحة 35).

في عام 2024 تحسنت التجارة العربية، حيث ارتفعت التجارة الاجمالية بنسبة 4.5% لتتجاوز 3.6 تريليون دولار، ونمت التجارة السلعية بأكثر من 5% لتبلغ نحو 2.8 تريليون دولار بدفع من زيادة الواردات 11% إلى 1.3 تريليون دولار، مقابل ارتفاع محدود للصادرات (0.3%) إلى 1.5 تريليون دولار. كما تراجع الفائض التجاري 43% إلى 167 مليار دولار، بما يبرز الاعتماد المتزايد على الواردات، خاصة السلع المصنعة والمنتجات النفطية، في ظل الضغوط الجيوسياسية وتقلبات أسعار الطاقة وتحولات الطلب العالمي (Bank, World, 2024، الصفحات 18-22). (ضمان، أكتوبر 2024، صفحة 13).

في ضوء ما سبق، يتبين أن التطورات الاقتصادية والجيوسياسية الأخيرة كانت مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار عالميا وإقليميا، وانعكست على الاقتصادات العربية عبر قنوات متعددة شملت تباطؤ النمو وارتفاع التضخم وتذبذب التجارة واضطراب أسواق الطاقة والسلع، بما أبرز هشاشة هذه الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية بفعل الاعتماد على الأسواق العالمية وتفاوت القدرة على امتصاص الأزمات، وفي هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى امتداد هذه الصدمات إلى النظم الغذائية، خاصة مع ارتفاع الانكشاف واعتماد عدد كبير من الدول العربية على الواردات الغذائية، إذ تشير بعض الدراسات العربية إلى تنامي الارتباط بين الصدمات الخارجية ومستويات الأمن الغذائي في الدول العربية. (Cherai Elhocine، Boudella، و Barkat، 2025)، وانطلاقاً من ذلك، ينتقل التحليل في المحور التالي إلى دراسة مسار الأمن الغذائي العربي والجهود المبذولة لتعزيزه في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة.

3. تحديد مسار الأمن الغذائي والجهود المبذولة في ظل التطورات العالمية الراهنة.

1.3. مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده:

تطور مفهوم الأمن الغذائي عبر الزمن بفعل تعقد تحديات الجوع والفقر وسوء التغذية، وتبلور تعريف شامل له في قمة الأغذية بروما عام 1996 ضمن إطار مفاهيمي متكامل، وفقاً لما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، يعرف الأمن الغذائي بأنه: « وضع يتحقق عندما تتوفر لجميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية مادية واقتصادية للحصول على غذاء كافٍ، وآمن، ومغذٍ، يلبي احتياجاتهم الغذائية وتقضياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية » (FAO, 1996, p. 1)،

يبرز هذا التعريف أن الأمن الغذائي مفهوم متعدد الأبعاد لا يقتصر على توافر الغذاء، بل يشمل الوصول إليه والاستفادة منه واستقراره عبر الزمن، وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أربعة أبعاد رئيسية تُعدّ إطاراً مرجعياً لتحليله: (Manikas, Ali, & Sundarakani, 2023, p. 2)

- التوافر (Availability): توفر الأغذية بكميات كافية ومستمرة؛
- الحصول (Access): القدرة المادية والاقتصادية على الوصول إلى الغذاء؛

- **الاستخدام (Utilization):** القدرة على الاستفادة من الغذاء واستيعاب العناصر الغذائية؛

- **الاستقرار (Stability):** استقرار الإمدادات الغذائية عبر الزمن.

شمل الأمن الغذائي أربعة أبعاد مترابطة لضمان حصول الأفراد على غذاء كاف ومناسب بشكل مستمر؛ إذ يشير التوافر إلى وجود كميات كافية عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد، ويعني الوصول قدرة الأفراد المادية والاقتصادية على الحصول على الغذاء، بينما يرتبط الاستخدام بالاستفادة الفعلية من الغذاء من حيث القيمة الغذائية والصحة. ويضيف الاستقرار البعد الزمني عبر ضمان استمرار الأبعاد السابقة دون انقطاع بفعل صدمات اقتصادية أو بيئية أو سياسية. (Wahbeh، Anastasiadis، Sundarakani، و Manikas، 2022، الصفحات 3-4)، وإذا تحققت أبعاد توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها واستخدامها بصورة كافية، فإن الاستقرار هو شرط أساسي، يكون بموجبه النظام بكامله مستقرا، ويكفل للأسر معيشتها وأمنها الغذائي في جميع الأوقات (عكرو، 2022، صفحة 59).

2.3. تقييم الأمن الغذائي العربي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وفقا لمحاور الأمن الغذائي:

وفي ضوء ما سبق عرضه حول مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، ننتقل إلى واقع الأمن الغذائي العربي في ظل التحولات العميقة للاقتصاد العالمي؛ إذ إن تقلبات أسعار الغذاء والطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد وتشدد السياسات النقدية الدولية أعادت تشكيل معادلات الأمن الغذائي في المنطقة، ومن ثم يوقر اعتماد المحاور الأربعة إطاراً تحليلياً منهجياً لتقييم درجة تأثر الدول العربية بهذه المتغيرات وقياس قدرتها على الصمود والتكيف مع الصدمات الاقتصادية، حيث ولتحقيق أهداف الأمن الغذائي، يجب تحقيق الأبعاد الأربعة جميعها في الوقت نفسه (CHERAI، BOUDELLA، و BARKAT، 2025، صفحة 104) وانطلاقاً من ذلك، نستعرض الأمن الغذائي العربي في ظل هذه التطورات عبر تحليل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي:

1.2.3 محور إتاحة الغذاء:

يركز محور إتاحة الغذاء على توافر الغذاء في الدول العربية عبر الإنتاج المحلي والاستيراد، وقياس درجة الاعتماد على الخارج ومدى تأثر السلع الأساسية بالتطورات العالمية.

أ. مساهمة الإنتاج المحلي في توفير الاحتياجات الغذائية (إنتاج السلع الغذائية الرئيسية):

يبين الجدول الموالي تطوّر إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية:

الجدول رقم (01): إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (مليون طن) للفترة 2023/2019.

التغير بين عامي 2023 و 2022	2023	2022	2021	2020	2019	
0.05	51.009	48.451	52.860	52.826	56.300	الحبوب
0.00	17.595	17.579	18.313	17.176	17.164	الدرنات
0.13	3.765	3.279	3.525	3.550	3.710	السكر الخام
0.01	1.631	1.617	1.766	1.704	1.741	البقوليات

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

0.11	3.105	2.762	2.773	3.780	3.060	الزيوت النباتية
-0.01	55.851	56.401	55.530	55.623	50.532	الخضر
0.01	39.484	38.990	36.740	37.080	40.276	الفاكهة
0.00	6.192	6.184	6.225	5.745	5.651	الأسماك
0.01	2.522	2.500	2.610	2.344	2.558	البيض
0.01	27.663	27.444	28.541	27.308	25.380	الألبان
0.01	4.391	4.367	4.486	4.314	4.389	اللحوم الحمراء
-0.01	6.112	6.178	5.848	5.126	4.931	لحوم الدواجن

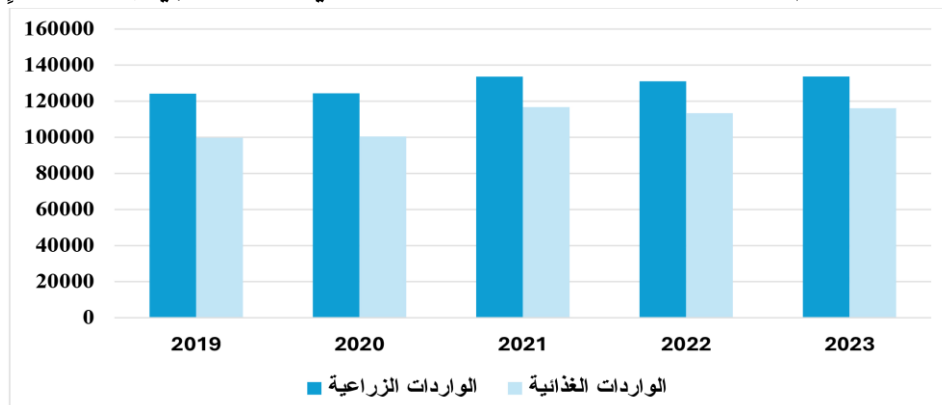
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2024)، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، ص 23.

يبين الجدول تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية خلال الفترة 2019-2023، وتبرز محاصيل الحبوب كعنصر محوري في منظومة الأمن الغذائي العربي لارتباطها بفجوة العرض الغذائي الإقليمي؛ إذ ارتفع إنتاج الحبوب عام 2023 إلى نحو 51 مليون طن محققًا نموًا بنسبة 5.28% زيادة 2.56 مليون طن مقارنة بـ2022، مدفوعًا بتحسين الإنتاجية بنسبة 14.1% رغم تراجع المساحات المزروعة بنحو 3.2% ويعزى هذا التحسن أساسًا إلى القمح الذي ساهم بنحو 48.03% من إجمالي إنتاج الحبوب مقابل 37.57% من المساحة المزروعة، حيث تصدرت مصر إنتاج القمح عربيًا عام 2023 بنحو 9.07 مليون طن (قرابة 37% من الإنتاج الإقليمي)، تلتها الجزائر بـ6.3 مليون طن، بما يبرز تركيزًا جغرافيًا واضحًا ويؤكد الحاجة إلى توسيع القاعدة الجغرافية للإنتاج في دول أخرى. (AOAD، 2024، صفحة 21)، تظهر بيانات الجدول استقرارًا نسبيًا في إنتاج الدرنات والبقوليات والأسماك خلال الفترة المدروسة، مع تحسن إنتاج السكر الخام والزيوت النباتية عام 2023، وتذبذب محدود في الخضر والفواكه، مقابل استقرار في الألبان واللحوم، بما يعكس تفاوت استجابة القطاعات الغذائية للتحديات الاقتصادية العالمية، أما خلال 2024-2025 فيتوقع استمرار الاتجاه الصعودي في إنتاج القمح العربي (IGC، 2025)، بدعم سياسات المساندة والاستثمارات لرفع الإنتاجية، خاصة في مصر والجزائر والسعودية.

ب. الواردات الغذائية:

يتضح استمرار اعتماد المنطقة العربية على الاستيراد بنسب مرتفعة في سلع أساسية؛ إذ تبلغ نحو 58% للذرة الشامية و85-90% لزيت عباد الشمس و 60-70% لزيت الذرة و50-60% للأسمدة، بما يعكس هشاشة هيكلية تضعف استقرار الإمدادات وتزيد الحساسية لتقلبات الأسواق واضطرابات سلاسل التوريد، وقد عمقت الحرب الروسية-الأوكرانية ذلك عبر قيود التصدير وارتفاع الأسعار، (AOAD، 2024، صفحة 29).

الشكل رقم 04: قيمة الواردات الزراعية و الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار)



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2024)، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، ص 30. يوضح الشكل رقم (04) تزايد الواردات الزراعية والغذائية العربية خلال الفترة 2019-2023؛ إذ ارتفعت الواردات الزراعية من نحو 125 إلى حوالي 135 مليار دولار، وزادت الواردات الغذائية من قرابة 100 إلى نحو 115 مليار دولار، بما يعكس تنامي الاعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية وارتفاع التعرض لتقلبات الأسواق العالمية.

يتوقع استمرار ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية العربية خلال الفترة 2024-2025 رغم التراجع النسبي للأسعار العالمية، بفعل الاعتماد الكبير على الاستيراد وضعف العملات المحلية وارتفاع تكاليف النقل، بما يؤكد استمرار هشاشة الأمن الغذائي العربي وتزايد تأثر القدرة الاقتصادية على الوصول إلى الغذاء بتقلبات الأسواق والصدمات الجيوسياسية. (FAO، 2024).

2.2.3. محور إمكانات الحصول على الغذاء:

يرتبط محور إمكانية الوصول إلى الغذاء بقدرة الأفراد والأسر على الحصول المنتظم على غذاء كاف، ويتأثر ذلك بعوامل اقتصادية ومؤسسية تشمل مستويات الدخل وأسعار الغذاء وكفاءة الأسواق والبنية التحتية:

أ. الدخل القومي وتأثيره على أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية:

الجدول رقم (02): توزيع الدول العربية حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للعام 2022

مجموعات الدول	الدولة	متوسط نصيب الفرد/مليون دولار
الفئة الأولى (0-3)	السودان	0.88
	الصومال	0.39
	اليمن	0.52
	جزر القمر	1.51
	سوريا	0.89
	موريتانيا	2.06
	الأردن	4.07
	الجزائر	3.77

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

4.96	العراق	الفئة الثانية (3-9)
3.51	المغرب	
3.65	تونس	
3.46	جيبوتي	
3.40	فلسطين	
5.33	ليبيا	
3.84	مصر	
7.75	لبنان	الفئة الثالثة (9-70)
18.77	عمان	
26.43	البحرين	
24.58	السعودية	
32.11	الكويت	
44.43	الإمارات	
69.18	قطر	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2024)، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، ص 35. يعدّ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عاملاً حاسماً في إمكانية الوصول إلى الغذاء لارتباطه بالقوة الشرائية؛ فارتفاعه يعزّز القدرة على شراء غذاء كافٍ ومتنوع، بينما يفاقم انخفاضه احتمالات الفقر والجوع. وتُصنّف الدول العربية إلى منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، حيث يعيش نحو 27% من السكان في دول منخفضة الدخل و60% في دول متوسطة وقرابة 13% في دول مرتفعة، بما يعكس تفاوتاً واضحاً ينعكس على مستويات الأمن الغذائي. (AOD، 2024، صفحة 34)، إلى جانب تفاوت مستويات الدخل، تُعدّ أسعار الغذاء المحدّد الأكثر مباشرة للقوة الشرائية وإمكانية الحصول على الغذاء، مما يستوجب تحليل أثرها على الأمن الغذائي في الدول العربية.

أ. أسعار الغذاء وتأثيرها على الأمن الغذائي بالمنطقة العربية:

تؤثر أسعار السلع الغذائية مباشرةً في إمكانية الحصول على الغذاء، ويعدّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشراً معتمداً لقياس غلاء المعيشة والتضخم بما ينعكس على قدرة الأفراد على اقتناء الغذاء. (واعر و دوفي، 2021، صفحة 74)

الجدول رقم 03: مؤشرات أسعار سلة الغذاء خلال الفترة 2017-2023.

العام	الأسعار الاسمية	الأسعار الحقيقية	التغير السنوي في الأسعار الحقيقية
2017	98.0	100.8	-
2018	95.1	95.2	-6.6

1.4	95.6	95.1	2019
3.5	99.2	98.1	2020
26.0	125.2	125.8	2021
16.3	141.5	144.7	2022
21.6-	120.0	124.7	2023

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2024)، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، ص 36.

يوضح الجدول أن أسعار سلة الغذاء اتسمت بالاستقرار النسبي حتى 2020، ثم شهدت ارتفاعاً حاداً في 2021-2022 ضغط على القدرة الشرائية، ورغم تراجعها في 2023 بقيت أعلى من متوسطاتها قبل 2021، بما يؤكد هشاشة الأمن الغذائي أمام تقلبات الأسعار. (AOAD، 2024، صفحة 35).

خلال 2023-2024، ورغم انخفاض مؤشر أسعار الغذاء العالمي بنحو 13.7% في 2023 مقارنة بـ2022، ظل التضخم الغذائي المحلي مرتفعاً بمتوسط 18.2% منتصف 2023 بفعل تراجع العملات وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل، ومع تراجعه إلى نحو 11% مطلع 2024 بقي أثره ملموساً في تآكل القدرة الشرائية، خاصة لدى الفئات الهشة. (FAO، 2024، صفحة 36).

في 2025 استمرت الهشاشة مع زيادات سنوية في أسعار الغذاء بمتوسط يقارب 33.8% في الإقليم، بما يعكس حساسية الأمن الغذائي لصدمات سعر الصرف والاضطرابات الجيوسياسية وسلاسل الإمداد. (FAO، 2025)، الأمن الغذائي لا يقتصر على القدرة على شراء الغذاء، بل يشمل جودة الاستفادة منه؛ إذ تدفع الأزمات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية الأسر، خاصة الهشة، إلى غذاء أقل تنوعاً وقيمة غذائية.

3.2.3. محور الاستفادة من الغذاء.

يرصد محور استخدام الغذاء والاستفادة منه في الدول العربية خلال 2022-2023 وفق جودة النمط الغذائي وسلامته والعوامل المؤثرة في الامتصاص، عبر مؤشرات الجوع ونقص التغذية وغيرها:
أ. نقص التغذية:

الجدول رقم (04): أعداد المصابين بسوء التغذية في المنطقة العربية (مليون نسمة)

الأعوام	2009	2011	2013	2015	2017	2019	2022	2023	2022
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2021	2022	2023
اجمالي الدول العربية	46.4	46.5	47.1	46.2	50.4	51.4	52.75	540	55.25
الدول التي تشهد نزاعات	32.4	32.5	33.2	32.9	36.2	37.1	37.0	-	-
الدول التي لا تشهد نزاعات	14.0	14.0	13.9	13.3	14.1	14.3	15.75	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2024)، التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، ص 45.

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

يظهر الجدول رقم (04) تزايدًا ملحوظًا في أعداد المصابين بسوء التغذية بالمنطقة العربية، بفعل عوامل متداخلة أبرزها ارتفاع أسعار الغذاء وتكرار الكوارث الطبيعية واستمرار عدم الاستقرار والنزاعات، كما تشير البيانات إلى تصاعد نقص التغذية خلال 2017-2021 خاصة في الدول المتأثرة بالنزاعات والظروف المناخية غير الملائمة كالجفاف واتساع التصحر، مع تسجيل ارتفاع إضافي في عامي 2022-2023، ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات التصاعدية في السنوات المقبلة في ظل استمرار النزاعات وتفاقم التحديات البيئية. (AOAD، 2024، صفحة 44)

ب- مؤشر الجوع في الدول العربية:

يُعدّ مؤشر الجوع العالمي (GHI) أداة مركبة لقياس مستوى الجوع وحدته بين الدول بالاعتماد على مؤشرات نقص التغذية ووضع الأطفال ومعدلات الوفيات، ويتراوح بين 0 و100؛ إذ تعكس القيم المنخفضة تراجع الجوع، بينما تشير القيم المرتفعة إلى تفاقمه وانعدام الأمن الغذائي، خاصة في الدول المتأثرة بالنزاعات والصدمات الاقتصادية والبيئية، يوضح الجدول الموالي تطوّر وتصنيف مؤشر الجوع العالمي في الدول العربية التي تتوفر على بيانات، استنادًا إلى أحدث البيانات المتاحة في تقارير المؤشر العالمي للجوع.

الجدول رقم (05): تصنيف مؤشر الجوع في بعض الدول العربية خلال الفترة 2022-2025.

الدولة	2023	2024	2025	الشدة
الجزائر	6.8	6.7	7.1	منخفض
جزر القمر	22.7	18.8	17.2	متوسط
جيبوتي	23.0	21.2	21.9	خطير
مصر	12.8	13.2	10.5	متوسط
العراق	13.8	14.9	12.8	متوسط
موريتانيا	21.0	21.1	19.9	متوسط
المغرب	9.0	9.2	9.3	متوسط
عمان	8.3	9.9	10.2	متوسط
السعودية	7.3	6.9	5.9	منخفض
السودان	27.0	28.8	-	خطير
سوريا	26.1	30.3	30.6	خطير
تونس	5.9	5.9	6.2	منخفض
الإمارات	5>	5>	5>	منخفض
اليمن	39.9	41.2	-	مقلق

المصدر: تقارير المؤشر العالمي للجوع (Global Hunger Index) الصادرة عن Welthungerhilfe وConcern Worldwide للأعوام 2023/2024/2025 نقلا عن الموقع: <https://www.globalhungerindex.org>

يظهر الجدول تفاوتاً واضحاً في مستويات الجوع بين الدول العربية؛ إذ تُصنّف دول النزاعات كفلسطين واليمن والسودان وسوريا ضمن المستويات الخطيرة أو الحرجة، مقابل مستويات منخفضة في دول الخليج وبعض دول شمال أفريقيا بما يعكس استقراراً نسبياً، كما يؤكد استمرار الجوع كتحدٍ هيكلي في عدة دول أهمية مؤشر الجوع العالمي في تقييم بعد الاستفادة من الغذاء ورصد اختلالات الأمن الغذائي بالمنطقة، بعد تحليل الاستفادة الغذائية، ننقل إلى استقرار الأمن الغذائي لقياس مدى استمرار هذه النتائج عبر الزمن.

4.2.3. محور استقرار الأمن الغذائي:

تؤكد الدراسات الحديثة أن تداخل الصدمات، من آثار الجائحة إلى تداعيات الحرب الروسية، الأوكرانية وصولاً إلى الضغوط المناخية، ينتج عنه انتقال الأثر عبر قنوات متعددة تمس منظومة الغذاء بأكملها، ما يجعل سؤال استمرارية تحقق الأمن الغذائي عبر الزمن محورياً لا غنى عنه في التحليل (Saccone و Vallino، 2025، صفحة 4)، ومنه عرّف استقرار الأمن الغذائي بانتظام توافر الغذاء والوصول إليه والاستفادة منه عبر الزمن، ويقاس بقدرة الدولة على امتصاص الصدمات؛ لذا يتتبع هذا المحور صمود الأمن الغذائي العربي أمام الصدمات المتعاقبة.

أ- مؤشرات قياس استقرار الأمن الغذائي:

هي مجموعة مقاييس كمية تُستخدم لرصد البعد الزمني للأمن الغذائي؛ أي مدى بقاء الإتاحة/الوصول إلى الغذاء منتظماً عبر الزمن وعدم تعرضه للانقطاع بسبب صدمات مفاجئة، لأن الاستقرار يرتبط بضمان استمرار الإتاحة والوصول إلى مصادر غذاء آمنة عبر الوقت.

ب- المؤشرات المستخدمة: (FAO, 2013, p. 16)

- مؤشرات صدمات/تقلبات مباشرة (Stability – shocks & volatility)

- تقلب أسعار الغذاء المحلية: مدى تذبذب أسعار الغذاء داخل البلد عبر الوقت.
- تذبذب نصيب الفرد من إنتاج الغذاء: يعكس هشاشة الإنتاج أمام الجفاف/الآفات/الاضطرابات.
- تذبذب نصيب الفرد من إمدادات الغذاء: يقيس مدى انتظام الإمدادات/التوافر الكلي عبر الزمن.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب: "قابلية البلد للصدمات" المرتبطة بالنزاعات وعدم اليقين.

- مؤشرات الهشاشة البنيوية المرتبطة بالاستقرار (Vulnerability drivers)

- نسبة الاعتماد على استيراد الحبوب: كلما ارتفعت زادت حساسية البلد لصدمات التجارة والأسعار.
- قيمة واردات الغذاء إلى إجمالي الصادرات: تقيس "قدرة تمويل الاستيراد" وبالتالي استقرار الإمداد.
- نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري: مؤشر يقلل هشاشة الإنتاج أمام تقلبات الأمطار.

لتحليل استقرار الأمن الغذائي العربي، تم اختيار سبع دول تمثل حالات متباينة: مصر لتحديات اقتصادية معقدة، السودان لصراع وتضخم فائق وانهيار اقتصادي، سوريا لحرب طويلة أضعفت البنية والإنتاج الزراعي، اليمن لأزمة إنسانية حادة، الأردن لندرة المياه والاعتماد الكبير على الواردات، الجزائر لقدرتها

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

التمويلية مع تأثرها بتذبذب الإنتاج وتقلب العوائد النفطية، وسلطنة عُمان لاستقرار نسبي مع اعتماد على الواردات وإمكان تعزيز المرونة باللوجستيات والثروة السمكية.

الجدول رقم 06: مؤشرات استقرار الأمن الغذائي في بعض الدول العربية حسب آخر تحديث.

المؤشر	مصر	سودان	سوريا	اليمن	الجزائر	الأردن	عمان
تقلب أسعار الغذاء المحلية	1.5	1.1	0.7	2.2	0.8	0.8	0.7
تذبذب نصيب الفرد من امدادات الغذاء	24.0	39.0	39.0	83.0	42.0	37.0	19.0
الاستقرار السياسي	-0.9	-2.5	-2.8	-2.6	-0.6	-0.2	0.6
نسبة الاعتماد على استيراد الحبوب	42.8	29.0	49.8	93.4	83.9	100.0	88.6
نسبة الأراضي الصالحة لزراعة	94.8	8.7	23.4	46.9	16.0	31.9	105.9
استقرار الأمن الغذائي (التصنيف)	أعلى	أقل	متوسط	أقل	متوسط	متوسط	أعلى

Source: Economist Impact (2022), Global Food Security Index, Global Report, <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/reports/.pdf>

يظهر الجدول تباين استقرار الأمن الغذائي؛ إذ تعد اليمن والسودان الأقل استقراراً، ومصر وعمان الأعلى نسبياً، فيما تقع سوريا والجزائر والأردن ضمن استقرار متوسط، بسبب اختلاف مستويات تقلب أسعار الغذاء وتذبذب نصيب الفرد من الإمدادات ودرجة الاستقرار السياسي ونسب الاعتماد على استيراد الحبوب.

3.3 تصنيف الدول العربية ومحددات عدم استقرار الأمن الغذائي العربي.

1.3.3 تصنيف الدول العربية حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI:

ولمعرفة مدى تحقيق مستوى مقبول أو غير كاف من الأمن الغذائي يتم استخدام المؤشرات التي تمكن من معرفة ذلك، فمتغيرات الأمن الغذائي كمية يمكن قياسها ومتابعة تطوراتها سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بناءً على الممارسات والتقارير التي تقدمها المنظمات الدولية المهتمة بهذا المجال، (فلفل، 2024، صفحة 101)، مؤشر الأمن الغذائي العالمي Global Food Security Index هو مؤشر مركب يهدف إلى رصد الأمن الغذائي على مستوى العالم، تم تصميمه من قبل وحدة المعلومات الاقتصادية، تم إصداره سنوياً منذ عام 2012 ويغطي أكثر من 100 دولة (معزوزي و بن خزناني، 2023، صفحة 196)، ويوضح الجدول رقم (07) ترتيب عدد من الدول العربية المتاحة وفق مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022 لتقديم مقارنة بين مستويات الأمن الغذائي.

الجدول رقم 07: ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام 2022.

الترتيب عربيا	الدولة	درجة GFSI	الترتيب عالميا من 113
1	الامارات	75.2	21
2	قطر	72.4	27
3	عمان	71.2	32
4	البحرين	70.3	35
5	السعودية	69.9	38
6	الأردن	66.2	42
7	الكويت	65.2	45
8	المغرب	63.0	51
9	تونس	60.3	56
10	الجزائر	58.9	61
11	مصر	56.0	69
12	السودان	42.8	96
13	اليمن	10.1	101
14	سوريا	36.3	103

Source : Economist Impact (2022), Global Food Security Index 2022 Global Report
<https://impact.economist.com/sustainability/project/food>

يظهر مؤشر GFSI 2022 تفاوتاً في الأمن الغذائي العربي؛ إذ تصدر دول الخليج، بينما تحتل دول كالأردن والمغرب وتونس والجزائر مراتب متوسطة، وتأتي مصر والسودان واليمن وسوريا في مراتب متأخرة بفعل الضغوط الاقتصادية والمناخية والنزاعات، وتكشف نتائج الجدول أن تباين الأمن الغذائي عربياً يرتبط بدرجة كبيرة بصلاصة الأوضاع الاقتصادية وقدرة الدول على تمويل الواردات، ودعم الانتاج المحلي، ومنه ننقل الى تحليل أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية، وانعكاساته المباشرة على الأمن الغذائي.

2.3.3 محددات عدم استقرار الأمن الغذائي في الدول العربية:

يرجع عدم استقرار الأمن الغذائي في الدول العربية إلى مجموعة عوامل متداخلة تجمع بين محددات هيكلية وأخرى طارئة، فمن جهة، تضعف ندرة الموارد المائية والتأثر المتزايد بالتغير المناخي القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، في ظل اعتماد كبير على الواردات لتغطية جزء معتبر من السلع الأساسية، إلى جانب ضعف البنية التحتية للتخزين والنقل وما يترتب عليه من فاقد وتذبذب في الإمدادات والأسعار، فضلاً عن تركيز الإنتاج في نطاق جغرافي محدود يزيد حساسية الإقليم للصدمات، ومن جهة أخرى، عمّقت صدمات الفترة 2022-2025 خصوصاً الحروب واضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، إلى جانب التشدد النقدي وتراجع العملات وقيود التمويل هذه الهشاشة، كما أسهمت الكوارث الطبيعية والجفاف في خفض الإنتاج، ارتفاع الأسعار وتفاقم مخاطر انعدام الأمن الغذائي في الدول الأكثر هشاشة. (بوبرقة، 2023، صفحة 51).

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

و ختاماً، تتزايد الجهود العربية لتعزيز الأمن الغذائي عبر ترشيد المياه وتحديث الزراعة وتطوير التخزين والنقل ودعم الحماية الاجتماعية وتكوين مخزونات استراتيجية، إلى جانب الشراكات الدولية والتعاون العربي، غير أن فعاليتها تبقى رهينة بتحسين الحوكمة والاستثمار المستدام ومعالجة مسببات الهشاشة لضمان أمن غذائي أكثر استقراراً.

4. تحليل النتائج:

في ضوء الفرضيات المعتمدة، تعرض فيما يلي أهم نتائج الدراسة:

- تظهر مؤشرات الدراسة ارتباطاً سالباً بين الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية وتدهور الأمن الغذائي العربي، إذ بلغ من يعانون من نقص التغذية سنة 2024 نحو 77.5 مليون شخص (15.8%)، كما واجه 186.5 مليون شخص (39.4%) انعدام أمن غذائي معتدل أو حاد، و 72.7 مليون من انعدام أمن غذائي حاد.
- تدعم فرضية أن النزاعات المسلحة تُضاعف أزمة الأمن الغذائي؛ إذ بلغت معدلات نقص التغذية 26.4% في مناطق النزاعات مقابل 6.6% في المناطق الخالية من النزاعات، وتظهر الحالة القصوى في قطاع غزة (93% عام 2024) والسودان (54%)، بما يعكس انتقال الأزمة إلى وضع إنساني مركب في الصراع.
- تظهر الدراسة أن التغيرات المناخية، خصوصاً الجفاف، عمقت هشاشة الإتاحة المحلية للغذاء، إذ شهدت دول شمال أفريقيا خلال (2023-2024) تراجعاً حاداً في إنتاج الحبوب، حيث انخفضت المحاصيل في بعض المناطق بأكثر من 60% مقارنة السنوات السابقة، مع تراجع مخزون السدود وفرض إجراءات تقنين المياه في تونس والمغرب.
- تُبرز النتائج أن الاعتماد الكبير على الواردات يزيد تعرض الدول العربية لتقلبات الأسعار والأزمات الجيوسياسية؛ إذ تبلغ مستويات الاستيراد نحو 40-60% من القمح و 58% من الذرة و 85-90% من زيت عباد الشمس و 70-80% من السكر و 50-60% من الأسمدة، وتتفاقم الهشاشة بضعف التخزين واللوجستيات وارتفاع الفاقد (20-35%) وتركز إنتاج القمح في دول محورية تنتج نحو 40% من الإنتاج العربي.

5. خاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن الأمن الغذائي العربي خلال (2022-2025) تأثر بعمق بالأزمات الاقتصادية والجيوسياسية المتلاحقة، بما أبرز هشاشة المنظومة وارتفاع الانكشاف على الأسواق الخارجية. كما أسهمت النزاعات والتغيرات المناخية في تراجع الإنتاج الزراعي وتعميق الفجوات، وزادت حالة عدم اليقين المرتبطة بالإمدادات والأسعار؛ وبناءً على ذلك نعرض أهم التوصيات لتعزيز الأمن الغذائي والحد من آثار الصدمات المستقبلية:

- تعزيز الاحتياطات الاستراتيجية للسلع الأساسية مع تحسين إدارة المخزون والقدرة على التدخل السريع؛
- رفع الإنتاجية الزراعية المحلية ودعم المدخلات والتقنيات الحديثة والأصناف الملائمة للظروف المناخية؛

- تحسين إدارة الموارد المائية بالاستثمار في الريّ المقتصد، وإعادة استخدام المياه المعالجة، وتقليل الهدر؛
- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة لمواجهة غلاء الأسعار وتراجع القدرة الشرائية؛
- تفعيل التكامل العربي في التجارة والاستثمار الزراعي وتبادل الإنذار المبكر لتعزيز الصمود الغذائي.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- World Bank. (2022), Food Security Update: Rising food insecurity and prices, The World Bank Group. Retrieved from: <https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/publication/food-security-update>.
- 2- Bank World, (April 2024), Middle East and North Africa Economic Update, Washington, DC. <https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication>.
- 3- International Monetary Fund (IMF), (October 2022), World Economic Outloo, <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11>.
- 4- International Monetary Fund (IMF), (2024), Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, Retrieved from: <https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA>
- 5- International Monetary Fund (IMF), (2023), World Economic Outlook: Navigating Global Divergences, Washington, sur: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO>
- 6- International Monetary Fund (IMF), (October 2025), World Economic Outlook: Global Economy in Flux, Prospects Remain Dim, Washington, DC, sur <https://www.imf.org/en/-/media/Files/Publications/WEO/2025/October/English/text.pdf>.
- 7- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), (2024), Food Outlook: Biannual report on global food markets. Rome. <https://www.fao.org/fileadmin/templates>.
- 8- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), (March 2024), Near East and North Africa – Regional Food Security Update: Implications of Red Sea Disruptions, Rome, Récupéré sur <https://www.fao.org/documents>.
- 9- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), (2024), Food policy monitoring in the Near East and North Africa region: 1st Quarter 2024 bulletin – Gender equality and women's empowerment for inclusive food systems transformation, Cairo, Egypt, <http://openknowledge.fao.org/items>.
- 10- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), (1996), Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action. World Food Summit, Rome, Italy, 13-17 November 1996. Retrieved from <https://digitallibrary.un.org>.
- 11- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), (2025), Food policy monitoring in the Near East and North Africa region: 3rd Quarter 2025 bulletin – Financing the transformation of agrifood systems for food security and nutrition, Rome/Cairo. Sur: <https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/>
- 12- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), (2013), The State of Food Insecurity in the World 2013: The multiple dimensions of food security, Rome.
- 13- World Trade Organization, WTO, (2024), World Trade Statistical Review, Geneva, Switzerland, https://www.wto.org/english/res_e/stat_e/wts2024_e.htm
- 14- Diao Xinshen, Dorosh Paul, Pauw Karl, Thurlow James, (2023), The Ukraine war and rising commodity prices: Implications for developing countries, Global Food, Organisation for Economic Co-operation and Development Security, 36(100680).
- 15- Hassoun Abdo, Al-Muhannad Khawla, Hussein F Hassan, Hamad Ahmed, Khwaldia Khaoula, Buheji Mohamed, Al Jawaldeh Ayoub, (2024). From acute food insecurity to famine: how the 2023/2024 war on Gaza has dramatically set back sustainable development goal 2 to end hunger, Frontiers in Sustainable Food Systems, 08(1402150).

تداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية - دراسة تحليلية للفترة 2022 - 2025 -

- 16- CHERAI Elhocine, BOUDELLA Youcef, BARKAT Karim, (2025), Evaluation of Food Security Developments in the Arab Countries: An Analysis Based on Global food security Indicators (2010–2022). International journal of economic performance, 08(02).
- 17- Manikas Ioannis, Ali Beshir M, Sundarakani Balan, (2023), A systematic literature review of indicators measuring food security, Agriculture & Food Security, 12(10), Retrieved from <https://ccsenet.org/journal/index.php/ijbm/article/view/65932>
- 18- Wahbeh Sabreen, Anastasiadis Fotios, Sundarakani Balan, Manikas Ioannis, (2022), Exploration of food security challenges towards more sustainable food production: A systematic literature, review of the major drivers and policies. Foods, 11(23) (3804).
- 19- Saccone Donatella, Vallino Elena, (2025), Global food security in a turbulent world: reviewing the impacts of the pandemic, the war and climate change, Agricultural and Food Economics, 13(47).
- 20- Food Systems Dashboard, FSCI Indicators (Printable), <https://www.foodsystemsdashboard.org/fsci-indicators>
- 21- Economist Impact (2022), Global Food Security Index 2022, Global Report, https://impact.economist.com/sustainability/project/Economist_Impact_GFSI_2022_Global_Report_Sep_2022.pdf
- 22- Global Hunger Index, Concern Worldwide, Welthungerhilfe, (2023/2024/2025), <https://www.globalhungerindex.org>

2.6. المراجع باللغة العربية:

- 1- رجاء عبد الله عيسى، راند عبد فهد السعدون، (2023)، الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعيتها على الأمن الغذائي العربي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 08(1)، 347-356.
- 2- حمادي نعيمة، طارق خاطر، (2025)، تأثير الصدمات النفطية على مؤشر الضعف الاقتصادي EVI في الجزائر 2000-2024، مجلة دراسات وأبحاث الاقتصاد في الطاقات المتجددة، 02(12)، 88-117.
- 3- عكروود سفيان (2022)، الأمن الغذائي: إشكالية تحديد المفهوم والأبعاد، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، 04(02)، 50-64.
- 4- أمينة بن خزناني، أدريس معزوزي، (2023)، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث اقتصادية معاصرة، عمار ثليجي، جامعة الأغواط، 06(02)، 191-208.
- 5- فلفول عبد القادر، (2024)، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر بتطبيق المؤشرات الدولية دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2010-2023، مجلة دراسات اقتصادية، 24(02)، 97-115.
- 6- واعر وسيلة، دوفي قمرية، (2021)، دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال 2009-2018، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 08(02)، 64-84.
- 7- صندوق النقد الدولي، يناير (2024)، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تم الاسترداد من: <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf>
- 8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024، العدد 44، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة
- 9- الشركة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (ضمان) (أكتوبر 2024)، النشرة الفصلية الثانية لعام 2024، إحصائيات التجارة والاستثمار العربية، الكويت، تم الاسترداد من <https://dhaman.org/publications/quarterly-bulletin>

-
- 10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2024)، (AOAD)، التقرير السنوي الخامس والثلاثون لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، جامعة الدول العربية.
- 11- بوبقرة عبد الناصر، 2023، واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأوضاع الراهنة (قراءة في التحديات والمتطلبات المستدامة)، مجلة دفاتر بواذكس، 12(02)، 35-57.